للحديث تتمة...

تونس قبل فوات الأوان

وليد التليلي

هل تبقى أمام التونسيين فرصة لإنقاذ حلمهم في دولة ديمقراطية وعادلة وتعددية تراعهم وتحقق كريم العيش لهم في نفس الوقت، يعيشون فيها بسلام وأمن وحرية؟ كثيرون يرون أن ذلك لا يزال ممكناً ومتاحاً. هي فرصة ضئيلة، ولكنها تبقى فرصة على كل حال، لأن مواطني تونس، الذين قضوا هذا الأسبوع على مواقع التواصل ينتقدون ويفكرون ويتخالفون بكل حرية، وكانوا على مدى عشر سنوات يعيشون أحلامهم وهواجسهم بحرية، لن يتنازلوا عن حريتهم، ولن يقبلوا مجدداً أن يتم تخييرهم بين الخبز والديمقراطية. خرج الناس منذ عشر سنوات في تونس بشعار «شغل حرية كرامة وطنية»، شعار الثورة الذي تغافل عنه كل السياسيين وهم يدفعون اليوم ثمنه غالياً، لأن الرئيس قيس سعيّد وجد في هذا الغضب الشعبي على القوى المشاركة في الحكم، بدون استثناء، في السنوات العشر الأخيرة، حاضنة شعبية ترغب في استعادة بعض من شعاراتها. لكنها ستستفيق بالتأكيد لتطالب بالشعار كله، بمضامينه السياسية والاجتماعية ولن تقبل بنصفه برغم الآلام.

لقد قال التونسيون بوضوح إن المنجز الاجتماعي والاقتصادي قد يتقدم على المنجز السياسي، وهذا ما لم يفهمه ساسة السنوات الماضية، الذين انغمسوا في صراعات لا تهم الناس، ولا تعكس مستوى التونسيين الحضاري، حتى صار بعضهم يشعر بالإحراج مما يرى على المباشر، وأصاب الأحزاب صمٌ وعمى، لطالما نبه الجميع من أن ارتداده سيكون كارثياً على الجميع، ولكن لا حياة لمن تنادي. واليوم تقف البلاد أمام ثورتها المهددة بالضياع، تتسلل عن طريق الخلاص، فيما انغمس الجميع في صراعات تموقع جديدة بنفس الأخطاء، ونفس التمترس الأيديولوجي.

أمام التونسيين جميعاً اليوم، الأحزاب والمنظمات والناخبون وسعيّد نفسه، فرصة ضئيلة، تقوم أولاً على الاعتراف بالفشل وما يستوجب من قرارات، والتفكير بمنطق الخروج الجماعي من النفق، لأن أحداً لا يملك وحده الحقيقة، ولا القدرة على تحقيق حلم التونسيين، ولن تنفع الديكتاتورية، لأنها لو كانت مجدية لنفعت زين العابدين بن علي، والأهم أنه لن يعود التونسيون إلى الوراء أبداً. ولذلك فإن الحكمة تستوجب أن يجتمع التونسيون مجدداً على الطاولة، رغم أن ذلك صعب للغاية بالنظر إلى كم الكراهية الطاغي لدى البعض، وأوهام لن تقود إلا إلى الهاوية.

SCOOP

العراق ينوي عقد مؤتمر إقليمي

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف مسؤول عراقي رفيع المستوى في وزارة الخارجية ببغداد، لـ«العربي الجديد»، عن عزم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تنظيم مؤتمر لدول جوار العراق، إضافة إلى دول أخرى في المنطقة، لم يحددها، لبحث جملة من الملفات المتصلة بالعراق، ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية، وكشف عن تشكيل لجنة مصغرة داخل مكتب الكاظمي لهذا الأمر.

يأتي ذلك بعد أيام من تصريحات للكاظمي، أمام مجموعة من الصحافيين في واشنطن، قال فيها، إن بلاده تسعى إلى «دور في تقريب وجهات النظر بين الدول المتخاصمة والمتنافسة»، كما تحدث من بغداد، في وقت سابق، عن «دور عراقي في تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة».

وتفيد المعلومات التي حصلت عليها «العربي الجديد» بأن الكاظمي أمر بتشكيل لجنة من مجلس الوزراء، تضم موظفين ومستشارين ومسؤولين بوزارة الخارجية، على رأسهم وكيل الوزارة الأقدم نزار الخير الله، لغرض التحضير لعقد مؤتمر لدول جوار العراق، وهي إيران وتركيا والسعودية والكويت والأردن، بالإضافة إلى ممثلين عن نظام بشار الأسد في سورية، وبمشاركة دول أخرى عربية مؤثرة، وممثلين عن الاتحاد الأوروبي.

وأوضح المسؤول في وزارة الخارجية العراقية أن الهدف من المؤتمر، الذي يجري التحضير له، هو تقريب وجهات النظر بين دول جوار العراق في ملفات أمنية وسياسية مهمة، وبين الدول المتقاطعة التي ستشارك في المؤتمر المقرر عقده في بغداد. ولفت إلى أن اللجنة لم توجه أي دعوات لغاية الآن إلى أي دولة، وما زالت تعمل على تهيئة محاور وملفات المؤتمر والتصور العام له. واعرب، في الوقت نفسه، عن ثقته في عدم وجود تحفظ من جميع دول جوار العراق أو الدول الأخرى التي ستوجه لها دعوات إلى مثل هكذا مؤتمرات، لكن لا يعرف تمثيل كل في حال عُقد المؤتمر المرجح أن يكون نهاية شهر أغسطس/ آب الحالي أو مطلع شهر سبتمبر/ أيلول المقبل.

امر الكاظمي بتشكيل لجنة من مجلس الوزراء للتحضير للمؤتمر

وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، عامر الفايز، لـ«العربي الجديد»، إن «حكومة الكاظمي تعتبر استقرار البلد أولاً من استقرار محيطه، ولهذا تعمل منذ فترة طويلة على وساطات وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، لإبعاد العراق والعراقيين عن أي صراعات، ومنع دخول العراق أي محور إقليمي أو دولي». وأوضح أن «لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان تعمل على استضافة الجهات المسؤولة في الخارجية ورئاسة الوزراء، لمعرفة تفاصيل المؤتمر الإقليمي التي تنوي حكومة الكاظمي عقده وأهدافه. وبكل تأكيد سنكون داعمين لأي خطوات تهدف إلى استقرار العراق وتقوية اقتصاده، وتقوية التواصل الأمني مع كافة دول المنطقة».

ولا تزال ملفات عراقية عدة عالقة مع مختلف دول الجوار، بعضها من مخلفات ما قبل الغزو الأميركي في عام 2003، وأخرى جديدة. لكن برزت إلى الواجهة أخيراً ملفات المياه مع تركيا وإيران وحزب «العمال الكردستاني»، والحدود السورية وتسلل مسلحي «داعش»، والملف الأمني على الحدود السعودية، والتجاري أيضاً، وترسيم الحدود مع إيران، فضلاً عن الديون المترتبة على العراق لصالح الكويت، والاتفاقات التجارية والنفطية مع الأردن. لكن يُرجح أن بغداد ترمي من وراء المؤتمر إلى تقريب وجهات النظر بين دول الجوار في الملف العراقي، وملفات أخرى في المنطقة، وتحديداً تركيا والسعودية وإيران، الدول المحورية الثلاث المجاورة للعراق، كون بغداد ما زالت تتفاوض وتتباحث مع مختلف دول الجوار في الملفات العالقة بشكل مباشر.

في المقابل، قال النائب العراقي باسم خشان لـ«العربي الجديد» إن «المعلومات تتسرب من داخل الحكومة حول المؤتمر المقرر عقده، وبشكل غير رسمي، ونأمل منها كشف تفاصيله وأهدافه ومنافعه للعراق والعراقيين. ونحن نخشى أن يكون هذا المؤتمر فقط عبارة عن صرف أموال، وإغلاق الشوارع أمام المواطنين».

بناء على نجاح القمة الثلاثية

نجحت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي (الصورة) في تنظيم مؤتمر القمة الثلاثية، بين الكاظمي والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والملك الأردني عبد الله الثاني، في يونيو/ حزيران الماضي، خصوصاً في ما يتعلق بتأمين مجريات القمة في المنطقة الخضراء وسط بغداد، وكذلك تنظيمها بشكل مناسب. وتراهن الحكومة على هذا النجاح بهدف الترويج لقدرتها على عقد المؤتمر الإقليمي.

فرص ومعوقات

قال الخبير في الشأن الأمني والسياسي العراقي، علي البيدر، إن «العراق يمتلك فرصة ذهبية لإقامة هكذا لقاءات دولية، لأسباب عديدة، في مقدمتها الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى علاقات متوازنة مع الجميع». وبين أنه «في المقابل هناك معوقات، أهمها موقف بعض الجهات السياسية التي تمتلك أجنحة مسلحة قادرة على تعكير صفو تلك البيئة المناسبة لعقد هكذا تجمعات».

يحدث الآن

وسط تصلّب النظام السوري لفرض التهجير في محافظة درعا، أُعلن أمس الأحد عن بروز موقف روسي بعد اجتماع مع لجان درعا المركزية، لتمديد التهدئة بضمانة موسكو، مع إصرار الأهالي على رفض التهجير وانتشار قوات النظام

درعا: ضمانة روسية لتمديد التهدئة

النظام يفاوض بالنار لفرض التهجير

أمين العاصي

لم تتضح بعد معالم اتفاق ينهي الصراع في محافظة درعا، جنوبي سورية، بين أهالي المحافظة والنظام السوري، الذي يصرّ على فرض سطوته بالقوة، بينما لا يزال الوفد الذي يمثل الأهالي يرفض مبدأ تهجير أي شخص من محافظة درعا، أو انتشار قوات النظام في أحياء درعا البلد. ويسود هدوء حذر منذ يوم الجمعة الماضي في أحياء درعا البلد، تتخلله رشقات من قذائف الهاون من عناصر الفرقة الرابعة التابعة لقوات النظام السوري، وفق ما يكشف نشطاء عدة.

لكن المفاوضات تواصلت أمس الأحد، مع كشف الناشط الإعلامي في درعا يوسف المصلح في حديث لـ«العربي الجديد» عن عقد اجتماع بين أعضاء اللجنة المركزية في درعا مع الضابط الروسي المقّب «أسد الله» لبحث تطورات الوضع في المحافظة. وينقل المصلح عن أحد أعضاء اللجنة المركزية قوله إن الاجتماع انتهى بتمديد اتفاق التهدئة بضمانة روسية، بسبب إصرار أعضاء اللجنة المركزية على رفض تهجير عدد من الأسماء الذين طالب النظام بتهجيرهم نحو الشمال السوري. ويلفت إلى أن الوفد الروسي طلب مهلة للتشاور مع النظام في دمشق للرد على مطالب اللجنة المركزية. ويعتبر بند التهجير أكبر العوائق بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق، مع إصرار النظام على تهجير عدد من مقاتلي المعارضة، فيما ترفض اللجنة المركزية تهجير أي شخص. كذلك تبرز مسألة وضع حواجز لقوات النظام في أحياء درعا البلد كقضية خلافية أخرى بين الطرفين، وسط محاولة اللواء الثامن المدعوم روسياً للتوسط والوصول إلى حل وسط.

ويبدي اعتقاده أن «الجميع يبحث عن حل سلمي وتهدئة»، مرجحاً أن «يكون هناك تنازل من الطرفين لتقريب وجهات النظر خلال المفاوضات المنعقدة حالياً للوصول إلى حل سلمي». ويوضح أن المجموعات الأهلية المقاومة لقوات النظام «سلّمت كل العناصر الذين أسرتهم يوم الخميس الماضي إلى قطعهم ووحداتهم العسكرية، في مقابل وعود روسية بمنع الحملة العسكرية على أحياء درعا البلد من قبل قوات النظام وملحقاتها». وكانت هذه المجموعات قد أسرت عشرات الجنود من قوات النظام، بينهم ضباط، في المواجهات التي دارت يومي الخميس والجمعة الماضيين.

وفي السياق، تكشف مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن «اللواء الثامن» التابع للفيلق الخامس المرتبط بروسيا تسلّم عناصر قوات النظام، البالغ عددهم 23 عنصراً، مقابل التعهد بسحب جميع تعزيزات قوات النظام من محيط مدن درعا وبلداتها. وتلفت إلى أنه جرى تسليم النظام الدبابة التي استحوذ عليها المقاتلون المحليون في بلدة أم المياذن بريف درعا الشرقي.

من جهته، يشير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إلى أنه «تمّ التوصل لاتفاق بين القوات الروسية واللجنة المركزية في حوران، يقضي بتهجير 132 شخصاً من المطلوبين أمنياً إلى الشمال السوري». ويضيف المرصد أنه «تمّ الحديث عن مهلة للتوصل إلى حل نهائي وجذري من دون شوائب تمتد إلى الساعة 12 من منتصف الليل». ويشير إلى أن الاتفاق «يقضي بدخول قوات اللواء الثامن الموالي لروسيا لتنفيذ الاتفاق، وتسلمه نقاطاً ومواقع عسكرية في عدة مناطق بدرعا». ولا يزال وفد أهالي درعا يرفض انتشار قوات النظام أو المليشيات التابعة له وإيكال الأمر إلى الجانب الروسي من خلال اللواء الثامن الذي يقوده أحمد العودة، أبرز القادة السابقين في فصائل المعارضة السورية. ويضمّ هذا اللواء عدداً كبيراً من شبان محافظة درعا، الذين أجروا تسويات مع النظام تحت إشراف روسي. ويتخذ العودة من بلدة بصرى الشام في ريف درعا الشرقي مقراً له، ولوّح بالتدخل لصالح الأهالي في أحياء درعا البلد، في حال أصرّت قوات النظام على اقتحامها خلافاً لاتفاقات سابقة.

وإزاء هذه التطورات يشدّد المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران» أبو محمود الحوراني في حديث لـ«العربي الجديد» على أن اللجنة المركزية ترفض تهجير أي شخص من محافظة درعا، مشيراً إلى أن النظام يطالب بتهجير بضعة أشخاص فقط. من جانبه، يوضح عضو لجنة التفاوض عن الأهالي عدنان المسالمة في حديث لـ«العربي الجديد» أن النظام يطالب بتهجير شخصين، هما مؤيد حرفوش من مخيم درعا وأبو عبدو المسالمة الملقب بـ«الهفو»، وأشخاص تابعين لهما. ويكشف أن مطالب النظام اقتصرت في النهاية على المطالبة بتهجير هذين الشخصين فقط، متوقعاً ردّ لجنة التفاوض عن الأهالي قريباً على مطالب النظام.

من جهتها تنقل صحيفة «الوطن» الموالية للنظام عن مصادر مطلعة في محافظة درعا قولها إن قرار النظام «حاسم ولا رجعة فيه، وهو إعادة الأمن والأمان إلى كامل المنطقة الجنوبية»، مشيرة إلى أن النظام لن يقبل ببقاء الوضع على ما كان عليه خلال الفترة الماضية «ومن لا يقبل ولا يريد تسوية أوضاعه فسيكون عليه المغادرة». ويدّعي النظام السوري وجود «إرهابيين» داخل أحياء درعا البلد، في حين تؤكد مصادر محلية أن النظام يهدف إلى إفراغ هذه الأحياء من كل القوى الأهلية القادرة على الدفاع عن السكان. وحول ذلك، تعتبر المصادر في حديث لـ«العربي الجديد» أنّ «هناك توجساً وخوفاً لدى سكان أحياء درعا البلد من قيام قوات النظام بعمليات انتقام واسعة، كما سبق أن فعل في الغوطة الشرقية للعاصمة دمشق وفي ريف حمص الشمالي، رغم التوقيع على اتفاقات تسوية». ووفق المصادر، يخشى أهالي محافظة درعا من تنامي الدور الإيراني في جنوب سورية، عبر انتشار مليشيات ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق في مختلف المناطق السورية التي سيطرت عليها.

وكان النظام السوري قد عقد «صفقة» مع «جيش خالد بن الوليد» الموالي لتنظيم «داعش» في عام 2018، سمحت لهذا «الجيش» بنقل عناصره من ريف درعا الغربي إلى البادية السورية. وهو ما يعني أن محافظة درعا باتت خالية تماماً من أي وجود لعناصر التنظيم، ولكن النظام يتذرّع لتهجير كل من يشكّل خطراً عليه تحت مسمى «محاربة داعش». واعتمد النظام السوري سياسة التهجير منذ منتصف عام 2014 مع المناطق التي تضطر لتوقيع اتفاقات تسوية.

خرف النظام السوري لتسوية عام 2018 في درعا (فرانس برس)

بيدرسن يدعو لوقف العنف

دعا المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، غير بيدرسن، جميع الأطراف في سورية إلى ضمان وقف العنف والتهدئة، والتمسك بمبدأ حماية المدنيين والقانون الإنساني الدولي، مشيراً إلى أنه يتابع «بقلق بالغ» التطورات في درعا. ونقل مركز أنباء الأمم المتحدة عن بيدرسن تشديده في بيان أول من أمس السبت على «البعد الإنساني للوضع في سورية»، مذكّرا بالرسائل التي تلقاها من أهالي درعا والتي تفيد «عدم رغبتهم في مغادرة منازلهم».

31 عاماً على الغزو العراقي للكويت: الخلافات طُويت

بعد أكثر من ثلاثة عقود على الغزو العراقي للكويت، تبدو العلاقات بين الجانبين متينة وصلبة

الكويت ـ **خالد الخالدي**

لم يكن فجر 2 أغسطس /آب 1990 عادياً على الكويت أو على المنطقة بشكل عام، مع تجاوز القطعات العسكرية العراقية الحدود الكويتية لتحتل البلاد وتُسقط الحكومة، مؤدّية إلى أزمة إقليمية ودولية لم يتجاوزها العراق حتى اليوم. ولا تزال هذه الذكرى تمثل جرحاً كبيراً بالنسبة للكويت، وسبّبت لها صدمة سياسية واقتصادية واجتماعية لم تخرج منها إلا بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 عقب الاحتلال الأميركي للبلاد. واستذكرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) الغزو العراقي، أمس الأحد، معتبرة أن «الكويت تستعيد في ذكرى الغزو الغاشم صفحات مؤلمة من تاريخها لا يمكن نسيانها، لكنها في الوقت نفسه تضرب أروع الأمثلة في التعالي على الجراح والتسامح ومد يد التعاون مع العراق الشقيق». وكانت الكويت من أكثر الدول الداعمة للعراق أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، عبر تقديم المنح المالية والقروض لبغداد، فضلاً عن تحويل الموانئ الكويتية إلى مراكز لإمداد العراق بعد دمار الموانئ العراقية أثناء الحرب. ودفعت في هذا الصدد ثمناً أمنياً كبيراً، مع استهداف ناقلاتها النفطية، وتعرّضها لسلسلة تفجيرات داخل البلاد، بما فيها محاولة اغتيال أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح عام 1985. وهي عمليات انتقامية نفّذتها جماعات موالية لإيران انتقاماً من موقف الكويت أثناء الحرب.

لكن الخلافات تصاعدت بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية بين الكويت والعراق، وسط اتهامات عراقية باستيلاء الكويت على إنتاج حقل الرميلة النفطي، ومحاولة إحياء العراق الخلافات الحدودية القديمة بين البلدين، رغم وجود معاهدات أولية بين البلدين منذ عام 1913. ولم تصمد القوات الكويتية أمام قوات الحرس الجمهوري العراقي، فسقطت العاصمة الكويت في غضون ساعات قليلة، فيما لجأت الحكومة الكويتية إلى السعودية، وشكّلت حكومة منفى من مدينة الطائف، جنوبي البلاد. كما فرّ مئات الآلاف من الكويتيين عبر الحدود السعودية، قبل تدخّل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في عملية «عاصفة الصحراء» لتُنهي الوجود العراقي في الكويت في فبراير/شباط 1991.

وارتكزت السياسة الكويتية تجاه العراق عقب تحرير البلاد عام 1991 من القوات العراقية على «ثقتين مهمتين، هما أن النظام العراقي السابق لا يمكن الوثوق به والتعامل معه، وأن الشعب العراقي مغلوب على أمره وهو ضحية للنظام الحاكم وقتها»، وفقاً لبيانات الحكومة الكويتية الرسمية. وبعد مرور 31 عاماً على غزو العراق للكويت، تبدو العلاقات الكويتية العراقية في أحسن حالاتها تاريخياً، مع طيّ صفحة الخلافات التاريخية المتعلقة بالحدود بين البلدين، عقب اعتراف العراق بالحدود الرسمية بين البلدين في عام 1994. بعدها، أحجمت الكويت عن التدخل في الشؤون العراقية الداخلية بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين عام 2003، رغم وجود خلافات حول ميناء مبارك الكبير الكويتي، والذي يخشى العراقيون من أن يؤثر على حركة الملاحة في السواحل المقابلة للخليج.

واقترب البلدان من تسوية التعويضات المستحقة للكويت على العراق نتيجة الغزو العراقي وتدمير البنية التحتية الكويتية، ودفعت السلطات العراقية ما قيمته 50 مليار دولار تعويضات للغزو، ولم يتبق سوى 2,4 مليار دولار، تُستقطع بشكل دوري من عائدات العراق النفطية. وسبق أن وافقت الكويت على تأجيل تسديد العراق ديونه من عام 2014 وحتى عام 2018، وذلك لمساندة الجهود العراقية في محاربة تنظيم «داعش»، وأجّلت أيضاً مطالبة العراق بالديون المستحقة، البالغة قيمتها 6 مليارات دولار.

ويتعاون البلدان في العديد من الملفات الاقتصادية والاستثمارية، إضافة إلى التعاون الأمني المشترك، ودعم اللاجئين والنازحين الذين دمرت مدنهم وقراهم عقب الحرب على «داعش».

بيت الفريج تحوّل إلى متحف لتوثيق المقاومة الكويتية (فرانس برس)

إيران تتبرأ من مهاجمة السفينة... وإسرائيل تهددها

صالح النعامي
طهران ـ صابر غل عنبري

تحاول إسرائيل الاستفادة من الهجوم الذي تعرضت له إحدى السفن التي يملكها إسرائيلي في بحر عمان الجمعة الماضي، عبر تحميلها إيران مسؤولية هذا الأمر، مهددة بالرد عليه، وفي الوقت ذاته محاولة التأثير على الصيغة النهائية لاتفاق النووي مع إيران، التي نفت أي دور لها بالهجوم على السفينة. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، أن كلاً من المستوى السياسي والعسكري في تل أبيب معنيان باستغلال الهجوم لمنح إسرائيل مكاسب سياسية، والدفع نحو قبول مواقفها المتعلقة بالشروط الواجب توفرها قبل العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. ولفتت إلى أن إسرائيل شرعت في حملة سياسية ودبلوماسية واسعة النطاق، في محاولة لتجنيد المجتمع الدولي ضد إيران، وتسويغ طرح التمدد الإيراني في المنطقة ضمن القضايا التي يتوجب أن يتطرق لها الاتفاق المستقبلي بين طهران والقوى العظمى.

ونوهت الإذاعة إلى أنه في إطار التحركات الدبلوماسية التي أقدمت عليها إسرائيل، شدد وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، في اتصالات مع وزراء خارجية الولايات المتحدة، وبريطانيا، ورومانيا، على أن إيران باتت تمثل «خطراً على التجارة الدولية». وأوضحت أن المستويات العسكرية والسياسية في تل أبيب درست أيضاً الرد عسكرياً على الهجوم، مشيرة إلى أن الرد العسكري ومهاجمة أهداف لإيران في البحر يعدان ضمن الخيارات التي طرحت للنقاش، أو شن هجوم سيبراني ضد مرافقها الحيوية، بالتوازي مع هجوم آخر ضد أهدافها في سورية، لكنها أشارت إلى أن القيادة الإسرائيلية لم تقرر بعد طابع الرد العسكري على الهجوم الإيراني.

من ناحيته، قال المعلق العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» رون بن يشاي إن إسرائيل تحاول استغلال الحدث بهدف الدفع نحو طرحه أمام مجلس الأمن، واستصدار قرارات أممية جديدة تقلص من هامش المناورة أمام إيران، إلى جانب الرد عسكرياً على الهجوم. وأضاف، في تقرير نشره موقع الصحيفة أمس الأحد، أنه حسب التقديرات السائدة في إسرائيل، فإن إيران تورطت عن غير قصد في الهجوم على السفينة، حيث إن «الحرس الثوري» الإيراني هاجم السفينة بهدف إلحاق أضرار مادية فقط بها، منوهاً إلى أن مقتل شخصين من طاقم السفينة في الهجوم مس سياسياً بالموقف الإيراني. بدوره، شدد الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عاموس يادلين، في سلسلة تغريدات، على وجوب أن تستغل إسرائيل الهجوم في محاولة التأثير على الصيغة النهائية للاتفاق بين طهران والقوى الكبرى بشأن برنامجها النووي، معتبراً أنها مطالبة بإدارة المواجهة مع إيران، بحيث يتم التركيز على قضيتين أساسيتين وهما: البرنامج النووي ومشروع الصواريخ ذات دقة الإصابة العالية لدى «حزب الله».

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، بحسب بيان صادر عن مكتبه أمس الأحد، أن هناك «دليلاً» يثبت تورط إيران بالهجوم على السفينة. وقال بينت، خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة، رداً على نفي طهران أن تكون وراء الهجوم على السفينة: «سمعت أن إيران تحاول، وبشكل جبان، التملص من مسؤوليتها عن هذا الحادث، وهم ينكرون ظلوعهم فيه. واجزم بشكل قاطع أن إيران هي التي نفذت الهجوم على السفينة». وأضاف أن «الدليل الاستخباراتي موجود، ونتوقع أن يوضح المجتمع الدولي للنظام الإيراني أنه ارتكب خطأ فادحاً». وتابع: «في أي حال، نحن نعرف كيف نرسل رسالة إلى إيران بطريقتنا الخاصة». واعتبر أن «عمليات البلطجة الإيرانية تشكل خطراً ليس على إسرائيل فحسب، بل هي تمس أيضاً بمصالح دولية وبحرية الملاحة والتجارة الدولية». وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، نفى صحة الاتهامات الإسرائيلية لطهران بتنفيذ الهجوم على سفينة إسرائيلية، الجمعة الماضي، في شمال بحر عمان. وأكد، في مؤتمر صحافي، أن الاتهامات الإسرائيلية «لا أساس لها»، قائلاً إنها «إسقاط»، وداعياً إلى الحذر من الوقوع في «الشرك الإسرائيلي». وتعليقاً على ما أوردته قناة «العالم» الإيرانية من أن استهداف السفينة جاء رداً على هجوم إسرائيلي في سورية، نفى المتحدث الإيراني علمه بهذه التقارير، ولم يؤكدها.

بينت: إيران تحاول، وبشكل جبان، التملص من مسؤوليتها

شرق غرب

روحاني: اخفينا جزءاً من الحقيقة عن الشعب

قدّم الرئيس الإيراني، حسن روحاني (الصورة)، أمس الأحد، الاعتذار إلى الشعب الإيراني لمعاناته الاقتصادية، طالباً منه «الصفح»، مع تأكيده أن حكومته فعلت كل ما في وسعها. وأكد روحاني في كلمة له خلال آخر اجتماع لحكومته قبل انقضاء ولايته، أن الظروف التي واجهتها إيران منذ عام 2018 كانت «حربية»، بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي. وقال روحاني «لم نقل للشعب يوماً غير الحقيقة خلال السنوات الماضية، لكن جزءاً من الحقائق لا يمكن ذكرها للشعب، لأننا وجدنا أن العلم بها غير مفيد وكانت لدينا خشية أن تضر بالوحدة الوطنية».

(العربي الجديد)

برهم صالح يشارك بتنصيب رئيسي

أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة في مؤتمر صحافي أمس الأحد، أن الرئيس العراقي برهم صالح يزور طهران يوم الخميس المقبل، للمشاركة في حفل أداء الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي اليمين في البرلمان الإيراني. وأشار خطيب زادة إلى أن عشرات الوفود من دول مختلفة ستشارك في الاحتفال.

(العربي الجديد)

الأمن العراقي يعتقل عناصر في «داعش»

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الأحد، عن اعتقال عدد من عناصر تنظيم «داعش». وذكر بيان لخلية الإعلام الأمني الحكومية، أمس الأحد، أنه تم القبض على عنصر بارز بتنظيم «داعش، يدعى (أبو رسول) خلال عملية أمنية في بلدة الشرقاط بمحافظة صلاح الدين. وبالتزامن أعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة اللواء يحيى رسول، القبض على قيادي بالتنظيم في عملية شمالي البلاد، قال إنه يُكنى بـ(أبو جراح)، كما أكد القبض على 6 عناصر من التنظيم في كركوك وبغداد ونينوى.

(العربي الجديد)

سورية: توثيق مقتل 129 مدنياً في يوليو

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير صدر عنها أمس الأحد مقتل 129 شخصاً في خلال شهر يوليو/ تموز 2021. ومن بين الضحايا 44 طفلاً و17 سيدة. وفيما قتل النظام 46 مدنياً بينهم 20 طفلاً، قتلت القوات الروسية 21 مدنياً بينهم 12 طفلاً. ووثق التقرير قتل هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) لمدني واحد مقابل 11 مدنياً بينهم طفلان قضوا على يد «قوات سورية الديمقراطية».

(العربي الجديد)

شقيقة كيم تحذر كوريا الجنوبية

حذرت كيم يو جونغ (الصورة) شقيقة زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، أمس الأحد، كوريا الجنوبية من أنها ستلحق الضرر بعزم الكوريتين تحسين العلاقات بينهما إذا نفذت مناورات عسكرية مشتركة مقررة مع الولايات المتحدة. ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية عن كيم يو جونغ قولها إنه سيكون من الرعونة افتراض أن اجتماعات القمة بين الكوريتين وشيكة الحدوث.

(رويترز)

الغلاف

تطرح التطورات في تونس، منذ القرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد، في 25 يوليو/ تموز الماضي، اسئلة صعبة حول الوضع الحقوقي والقضائي والسياسي في البلاد، خصوصاً مع تصاعد عمليات التوقيف، والتخوف من تجمع السلطات بيد شخص واحد، ما قد يقود إلى التفرد بالسلطة ونوع من الاستبداد. وفي هذا الإطار، بدأت منظمات حقوقية داخلية ودولية مراقبة قرارات الرئيس، لمعرفة مدى جدية تطميناته لحقوق الإنسان والحريات خلال التدابير الاستثنائية، وسط تأكيدات بأن التطمينات اللفظية لا تكفي

تونس: الحريات بخطر
تطمينات قيس سعيّد لا تكفي

تونس ـ **بسمة بركات**

ما زالت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيّد، في 25 يوليو/تموز الماضي، بما في ذلك تعليق عمل البرلمان لمدة 30 يوماً، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي، ورفع الحصانة البرلمانية عن كلّ أعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان)، وما تلاها من خطوات إضافية، عدت بمثابة انقلاب على الدستور والنظام السياسي، تلقي بظلالها على المشهد في البلاد. وتثير التطورات المتلاحقة في تونس مخاوف من ضرب الحريات وحقوق الإنسان، بسبب تعدد التوقيفات لشخصيات سياسية في الأيام الأخيرة، وذلك على الرغم من التطمينات المتتالية التي يقدمها سعيّد في كل خطاباته.

واعلنت عدة منظمات وطنية في تونس عن تكوين لجنة لمتابعة هذه الإجراءات، وخصوصاً مدى احترام حقوق الإنسان والحريات ورصد التجاوزات، فيما أعربت منظمة «هيومن رايتس ووتش» عن قلقها إزاء الوضع في تونس، منذ أن تولى سعيّد كامل السلطات واعتقال نائب مستقل معروف بانتقاده للجيش والرئيس. وقال مدير المنظمة لشمال أفريقيا، إريك غولدستين، أمس الأول، إنّ اعتقال النائب ياسين العياري «يؤكد ما كان يُخشى منه من أنّ الرئيس سعيّد قد يستخدم سلطاته باتخاذ تدابير استثنائية». واعلنت أنّه لا بدّ من التثبت من الإجراءات، إن كانت سليمة أو لا، وهل احترمت الشروط المنصوص عليها من حضور المحامي واحترام حقوق الأشخاص الموقوفين؟ وأشارت إلى أنّ الحركة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، وثالث كان حارسه الشخصي سابقاً، لفترة يزعم السعي إلى «ارتكاب أعمال عنف» أمام البرلمان.

وقالت مديرة مكتب «هيومن رايتس ووتش» في تونس آمنة قلال، في تصريح لـ«العربي الجديد» إنّ أبرز مخاوفهم تكمن في تجمع السلطات بيد شخص واحد، ما قد يقود إلى التفرد بالسلطة ونوع من الاستبداد، مؤكدة أنه يؤمل أن يكون هذا الحل وقتياً، وألّا تتحول هذه التدابير الاستثنائية إلى طريقة لإدارة الشؤون العامة بصورة دائمة. واعلنت قلال أنهم يتابعون الوضع بشكل كبير، ولا بد من احترام حقوق الإنسان، مشيرة إلى أنّه حتى خلال التدابير الاستثنائية لا يجب أن يكون هناك انحراف بالحقوق والحريات التي نص عليها الدستور. وبينت أنّه لا بد من احترام شروط المحاكمات العادلة، والامتناع عن تصفية الحسابات، فليس هذا المطلوب في تونس، بل لا بد من محاسبة حقيقية على جميع المستويات، وبعيداً عن الإفلات من العقاب، لأنها تؤدي إلى تعفن المناخ عموماً، معتبرة أن المحاسبة يجب أن تشمل الجميع، وحتى الأمنيين، وجلّ قضايا الفساد والإرهاب.

ولفتت قلال إلى أنّ التوقيفات وتحرك النيابة العمومية جاءا بعد رفع الحصانة، وبالتالي كان هناك محرك سياسي مباشرة بعد قرارات رئيس الجمهورية التي تقضي باتخاذ تدابير استثنائية. واعلنت أنّه لا بدّ من التثبت من الإجراءات، إن كانت سليمة أو لا، وهل احترمت الشروط المنصوص عليها من حضور المحامي واحترام حقوق الأشخاص الموقوفين؟ وأشارت إلى أنّ هناك قضايا سيتم التثبت منها، فهل هي مرفوعة في السابق أم تمت إثارتها فقط الآن؟ وأوضحت أنّه سيتم النظر في الملفات حالة بحالة.

وأشارت إلى أنّهم يتابعون قضية النائب ياسين العياري، والقضية نفسها لا تخلو من إشكالات، كما أنّ محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية مرفوضة، وأيضاً محاكمات الرأي بصفة عامة. وحول التطمينات التي قدمها سعيّد بخصوص احترام الحقوق والحريات، أوضحت قلال أنّ التطمينات جيدة، ومن المهم أن يكون هناك تطمينات، لكنّ الأفعال هي التي ستؤكد مدى احترام الحريات وحقوق الإنسان، وبالتالي سيتم انتظار الأيام المقبلة لتُبين هل أنّ هذه التصريحات كانت كافية أم لا.

من جهته، قال رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمال مسلم، في تصريح لـ«العربي الجديد» إنّ منظمات وطنية عقدت اجتماعاً مشتركاً، أخيراً، وقررت تكوين لجنة لمتابعة مدى احترام حقوق الإنسان والحريات خلال التدابير الاستثنائية. وأكد أنّه خلال التدابير الاستثنائية قد لا يقع احترام الحريات والحقوق، مشيراً إلى أنّه سيتم رصد السياسات العامة، وإذا تمت ملاحظة تجاوزات فسترسل مباشرة إلى رئاسة الجمهورية. وأوضح أنّه خلال الظروف الاستثنائية، وعندما تجتمع السلطات بيد شخص واحد، تصبح المخاوف مشروعة نظرياً، مبيناً أنّه لا بدّ من المتابعة واقعياً. وأشار إلى أنّه عندما تم منع ممثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من دخول منطقة تحقيق في الحادثة، فالمرفق العام يجب ألا يكون غرضة للتجاذبات، وحرية التعبير لا يجب التعدي عليها.

وبيّن مسلم أنّه تم الاتفاق، داخل اللجنة، على آليات الإبلاغ عن التجاوزات ومتابعة الشكاوى، مؤكداً أنّ اللجنة بصدد رصد التوقيفات والإحالة على المحاكمات، ولا بدّ من احترام معايير التوقيف والمحاكمة العادلة بعيداً عن الانتقام والتشفي. وأشار إلى أنّ البعض قد يستغل الفرصة للانتقام من الخصوم، مؤكداً أنّه لا يجب ظلم أيّ كان، وموضحاً أن دورهم كرابطة هو الدفاع عن أي مظلوم. وتابع: لا بد من احترام القانون التونسي والدولي، ولا بد من محاكمات عادلة دون التدخل في القضاء. وأشار إلى أن الرئيس أكد لهم أنّه سيضمن شخصياً احترام الحقوق والحريات، وأن يتم إبلاغه بأي تجاوزات، لكنّ الفعل العملي هو الفيصل، وإن تم الإبلاغ ولم يقع التفاعل فسيكون هذا مؤشر خطير، إذ لا ضمانات مطلقة تؤكد عدم المس بالحقوق والحريات للتونسيين والتونسيات.

وأكد رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عبد الرحمن الهذيلي، أنّهم يتابعون بانشغال كبير التدابير الاستثنائية المتخذة وتطورات الوضع في البلاد. وقال لـ«العربي الجديد» إنّ البلاد تُعيش منذ فترة أزمة اجتماعية واقتصادية، وسيتم متابعة الوضع، وإن كانت هناك إجراءات جديدة بالتوازي مع الجانب السياسي. ولفت الهذيلي إلى أنّهم سيركزون في المنتدى على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، إذ إنّ هناك ملفات متشابكة عدة، وأغلبها يعود إلى التنمية وتفاقم البطالة والهجرة السرية، والعاطلين عن العمل، وجلها ملفات تنتظر مبادرات وحلحلة للأزمة، خصوصاً أنّها عالقة منذ أكثر من 10 أعوام، وظلت تتراكم، وهناك خشية من أن يزيد الوضع تعقيداً.

من جهته، رأى رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب فتحي جراي، أنّ هاجسهم في دولة القانون والمؤسسات أن يأخذ القانون مجراه، واحترام الدستور. وقال لـ«العربي الجديد» إنّ الضمانات الهامة التي تكفل حماية الحقوق والحريات والمكتسبات الفردية والجماعية للثورة هي ضرورة احترام السقف الزمني لإنهاء العمل بالإجراءات الاستثنائية التي وضعها الرئيس لمدة شهر. واعتبر أننا اليوم أمام أمر واقع، لكنّ المطلوب ضمانات لكي يأخذ القانون مجراه، مشيراً إلى ضمان المحاكمة العادلة لكلّ من ستشملهم المحاسبة، وضرورة حضور المحامي أثناء التحقيق، واحترام استقلالية الهيئات الدستورية والعمومية وتيسير عملها، واحترام الدستور واستقلالية السلطة القضائية.

ولفت جراي إلى أنّه تم طرح مقترحات، منها طمأنة التونسيين والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، ووضع مجلس حكماء استشاري لدى قيس سعيّد للاستفادة من أفكارهم والاستئناس بها.

وأكد أنّ من الضمانات الأخرى المطلوبة البدء بإدارة حوار وطني، ووضع أجندة موحدة وتجانس بين الفاعلين رغم الاختلاف، مع مراجعة قانون الانتخابات ونظام الحكم، إلى جانب وضع خريطة طريق، واحترام السقف الزمني المحدد لتعود الحياة إلى نسقها، وتستكمل المؤسسات الدستورية دورها.

توقيف نائبين عن «الكرامة»

أوقف نائبان ينتميان إلى الائتلاف «الكرامة» الذي ناهض الإجراءات الأخيرة للرئيس قيس سعيد وتعليقه عمل البرلمان. وقال رئيس «الكرامة» سيف الدين مخلوف (الصورة)، أمس الأحد، عبر «فيسبوك»، إن النائبين ماهر زيد ومحمد العفاس قيد التوقيف الموقت في إطار «تحقيق يجريه القضاء العسكري». وأضاف مخلوف، وهو محام مناهض بشدة لسعيد، أن النائبين وهو نفسه صلاحقون في قضية مرتبطة بمشادة وقعت في مارس/ آذار الماضي في مطار تونس.

منظمات تونسية تشكّل لجنة لرصد التجاوزات ضد حقوق الإنسان (الشاذلي بن إبراهيم/Getty)

آمنة قلال: الأفعال ستؤكد مدى احترام حقوق الإنسان

تجمع السلطات بيد شخص واحد قد يقود إلى نوع من الاستبداد

شرق غرب

لبنان: قتلى في اشتباكات بين حزب الله وعشائر

اندلعت اشتباكات بين عناصر من العشائر العربية وحزب الله في منطقة خلدة، وهي منطقة تقع بين بيروت وجنوب لبنان، أمس الأحد، أسفرت عن مقتل وجرح عدد من الأشخاص، أثناء مراسم تشييع شخص قُتل مساء السبت في جريمة ثأرية وقعت أثناء حفل زفاف، وارتكب الجريمة شقيق قتيل سقط العام الماضي في اشتباكات مماثلة، ضد قاتله المفترض وهو من حزب الله.

(العربي الجديد)

الأسد يكلّف عرنوس بتشكيل حكومة جديدة

كلّف رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس الأحد، رئيس الوزراء الحالي حسين عرنوس بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد تحوّلها إلى «حكومة تسيير أعمال»، إثر «فوز» الأسد بالانتخابات الرئاسية التي جرت في 26 مايو/أيار الماضي. وتولى عرنوس رئاسة الحكومة في أغسطس/آب من العام الماضي، خلفاً لعماد خميس الذي جرى تحميله وقتها مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

(العربي الجديد)

ولاية ثانية لهنية على رأس المكتب السياسي لـ«حماس»

ذكر مسؤولون فلسطينيون، أمس الأحد، أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أعادت انتخاب إسماعيل هنية (الصورة) رئيساً لمكتبها السياسي لدورة جديدة، مدتها أربع سنوات. ويتولى هنية رئاسة المكتب السياسي للحركة منذ عام 2017، ويدير الأنشطة السياسية للحركة في غزة والضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن إدارة المعارك ضد الاحتلال الإسرائيلي، بما فيه العدوان الأخير على قطاع غزة، والذي استمرّ 11 يوماً في مايو/ أيار الماضي.

(رويترز)

ساحل العاج: زوجة غباغبو تعود الى السياسة

من المتوقع أن تنخرط سيمون غباغبو، زوجة الرئيس السابق لساحل العاج لوران غباغبو، في الساحة السياسية للبلاد، حسبما أكد المحامي بيار داغبو غود المقرب من «الجبهة الشعبية لساحل العاج» حزب غباغبو، أمس الأحد. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد ألغت مذكرة توقيف بحق سيمون غباغبو صادرة عام 2012، يوم الخميس الماضي. وغباغبو كانت متهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وحكم عليها القضاء في بلادها بالتوقيف مدى الحياة عام 2011، إثر أزمة انبثقت على خلفية عدم اعتراف زوجها بهزيمته أمام خلفه الحسن وتارا.

(فرانس برس)

نيوزيلندا تعتذر لسكانها المتحدرين من جزر المحيط الهادئ

قدّمت رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا أرديرن (الصورة)، اعتذاراً رسمياً، أمس الأحد، على حملات الشرطة الأمنية التي استهدفت «من دون وجه حق» في سبعينيات القرن الماضي سكّان بلادها المتحدّرين من جزر المحيط الهادئ. ونفّذ عناصر أمن ومسؤولون من دائرة الهجرة، خلال هذه الفترة، برفقة كلاب عمليات الدهم التي كانت تتم فجراً لتوقيف وترحيل الأفراد الذين بقوا بعد انقضاء مدد تأشيرات عملهم.

(فرانس برس)

أسئلة ما بعد 25 يوليو

أسئلة تونسية عدة تُطرح عن مرحلة ما بعد سيطرة الرئيس قيس سعيّد على كل مفاصل الدولة، الخشية من نظام رئاسوي حاضرة، خصوصاً مع محاولة سعيّد إحاطة نفسه بأشخاص موثوق بهم، ومواصلة عملية إطاحة وزراء وامنيين

صلاح الدين الجورشي

ينتظر التونسيون أن يكشف لهم الرئيس قيس سعيّد عن هوية رئيس الحكومة الجديد، وتحديد ملامح خريطة الطريق العتيدة. الغموض لا يزال سيد الموقف، رغم أن البلاد تشهد وضعاً هادئاً، وبوادر الدولة تسير بشكل طبيعي. لكن مع ذلك، لا يتوقف التونسيون عن طرح الأسئلة في جميع الاتجاهات، ودراسة الاحتمالات والسيناريوهات الممكنة. ويستوي في هذا الأمر من اعتبروا أن ما حدث هو «انقلاب»، ومن يعتقد بأن حراك سعيّد «حركة إنقاذ» للدولة والبلاد.

وحيال هذا الانقسام، لا يزال عدد من الشخصيات والأحزاب السياسية متمسكين بالطعن في شرعية القرارات التي اتخذها رئيس الدولة، لكن الطيف الواسع من هذه الأطراف بدأ بالتأقلم تدريجياً مع الوضع الجديد، سواء من خلال مواقف الاصطفاف وراء سعيّد، أو بالقول إن ما حصل فرضته «الضرورة»، وأن المطلوب حالياً هو دعوة رئيس الجمهورية بأكثر ما يمكن من الضمانات، حتى لا يؤثر ذلك على الحريات والديمقراطية.

صدمة «النهضة»

بالنسبة لحركة «النهضة»، الطرف الأكبر والأثقل وزناً في البرلمان، فقد أدخلتها الصدمة في حالة ارتباك غير مسبوقة. ولم تكن الحركة مهيأة لمواجهة مثل هذا السيناريو، في ظلّ عدم امتلاكها خطة بديلة، رغم صراعها السياسي الطويل مع ساكن قصر قرطاج. فقيادتها لم تتوقع أن ينجح رئيس الجمهورية في نسج تحالف قوي مع المؤسسة العسكرية، رغم أن هذه العلاقة كانت تتطور وتتوثق في العلن وأمام الجميع. ولهذا السبب كان وقع القرارات قوياً على راشد الغنوشي، بصفته رئيساً لحركة «النهضة» وللسلطة التشريعية (البرلمان)، خصوصاً عندما منعه الجنود من دخول مقرّ الأخير، فاضطر إلى أن يقضي بقية الليل داخل سيارته، في حركة احتجاجية لم تغير شيئاً من الواقع.

في تلك اللحظات، مثلت أمام الرجل تجربتان مختلفتان في الخصوصية والنتائج، تمثلت الأولى في التجربة المصرية، حين قرر الإخوان المسلمون مواجهة عبد الفتاح السيسي بالصمود والتمرد، فكان حصاد ذلك مراً ومكلفاً، وأدى إلى خروجهم من المعادلة السياسية، وعادوا من جديد إلى حالة التيه. أما التجربة الثانية فهي الحالة التركية عندما انحازت الجماهير التركية ضد محاولة الانقلاب في 15 يوليو/تموز 2016، والتفّت حول الرئيس رجب طيب أردوغان، لتبقى الشرعية ويفشل الانقلاب.

في تونس لم تنزل الجماهير بأعداد معتبرة إلى الشارع دفاعاً عن الديمقراطية والشرعية كما دعاها إلى ذلك رئيس «النهضة»، بل نزلت أعداد أكبر منها لتعبّر عن فرحتها بالإجراءات الجديدة وتنحاز إلى سعيّد، لهذا قرر الغنوشي بعد 20 ساعة من الاعتصام دعوة أنصاره إلى الانسحاب من حول البرلمان، استعداداً لخوض المعركة بأسلوب آخر. وهكذا كسب سعيّد الجولة الأولى من تنفيذ خطته الاستثنائية.

تواصل سياسة التطبيع

في غضون ذلك، تواصلت سياسة التطبيع مع الوضع الجديد بعزل عدد من الوزراء والمسؤولين السابقين والإداريين والأمنيين. كما يجري البحث عن أسماء بديلة ليكونوا «رجال الرئيس» في المرحلة الجديدة. فسعيّد يريد أن يحيط نفسه بأشخاص موثوق بهم، لأن تجربته السابقة خيّبت توقعاته. ولعل هذا الأمر يفسر عدم تسرّعه في تعيين رئيس الحكومة الجديد والفريق الوزاري الذي سيعمل معه. كل هؤلاء يجب أن يوافقوا على أن يكونوا فريقاً منسجماً ومنضبطاً ومطيعاً لرئيس الجمهورية الذي سيتولى رئاسة مجلس الوزراء، لتكون الحكومة حكومته بكاملها. بالتالي، ما يحصل حتى الآن بمثابة مسار دؤوب من أجل تحويل النظام والانتقال به من نظام شبه برلماني إلى نظام رئاسي، يجمع فيه قيس سعيّد كل السلطات بيده.

ويثير هذا الحرص الرئاسي على مركزية السلطة مخاوف الكثيرين، بمن فيهم أولئك الذين أيّدوا الإجراءات الرئاسية الأخيرة. فالمسافة بين النظام الرئاسي والنظام الرئاسوي قصيرة جداً. ويمكن أن يكون النظام الرئاسي ديمقراطياً، لكن إذا فُتحت كل السلطات للرئيس، فعندها لن تمنع الحواجز من الوقوع في الاستبداد. وهو أمر تخشى العديد من الدول الغربية حصوله في تونس، مما جعلها تطالب بلغة دبلوماسية قيس سعيّد بالعودة إلى الشرعية الدستورية والديمقراطية في أقرب الأوقات. كما طالبته أيضاً بالتعجيل في تعيين رئيس جديد للحكومة، للتأكد من قدرته على إدارة الوضع الاقتصادي والمالي بشكل جيد، وهو أمر تهتم به مؤسسات التمويل الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، الذي أجّل موعد استئناف المفاوضات، في انتظار الكشف عن رئيس حكومة وعن وزير الاقتصاد.

وفي ضوء ما تقدم، ينتظر الجميع بشغف، وأحياناً بقلق، الخطوات التالية التي ينوي سعيّد القيام بها خلال الأيام المقبلة. وهي الخطوات التي ستحدد ملامح الوضع السياسي الجديد، الذي ستحدد فيه جميع الأطراف مواقفها واستراتيجياتها وتحالفاتها. وسيُعرف إلى أي مدى سيتمكن قيس سعيّد من التسيير المباشر والفعلي واليومي لشؤون الدولة، في ظل أوضاع متحركة شديدة الصعوبة ومفتوحة على كل الاحتمالات.

يثير الحرص الرئاسي على مركزية السلطة مخاوف كثيرين

لم تكن «النهضة» مهيأة لمواجهة مثل هذا السيناريو (الشاذلي بن إبراهيم/Getty)

ضغط أميركي لتشكيل حكومة

لا يزال الوضع في تونس مفتوحاً على كل الاحتمالات، خصوصاً مع تزايد الحديث عن إمكانية تفعيل مادة بقانون الانتخابات قد تطيح البرلمان

تونس، القاهرة، الجزائر ـ **العربي الجديد**

مع دخول تونس أسبوعها الثاني من دون حكومة، بناء على القرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد في 25 يوليو/تموز الماضي، حاول الأخير مرة أخرى الدفاع عن قراراته فيما حثته واشنطن على وضع خطة للعودة سريعاً إلى المسار الديمقراطي. وقال سوليفان، بحسب بيان للبيت الأبيض، إن المكالمة ركزت «الدعوة على الحاجة الماسة للقادة التونسيين لرسم الخطوط العريضة لعودة سريعة إلى المسار الديمقراطي في تونس». وشدد على أن «هذا سيتطلب تشكيل حكومة جديدة، بسرعة لشخصية تُكلّف تشكيل الحكومة الجديدة».

وأضاف الحجّام، في تصريح صحافي، «أريد أن اطمئن الجميع إلى أنّ الرئيس يعمل على كل هذه المواضيع ليلاً ونهاراً على مستوى تشكيل الحكومة، لتنطلق في العمل وفق خريطة طريق واضحة المعالم تُقدّم رسالة طمأنة للداخل والخارج»، مشيراً إلى أن «هناك عملاً جبّاراً على مستوى رئاسة الجمهورية ستُخرج نتائجه للعلن في القريب العاجل»، وفق تعبيره، وهو ما يتماشى مع ما أبلغه سعيد إلى نظيره الجزائري عبد المجيد تبون، في اتصال هاتفي ليل السبت الأحد، إذ أشار إلى أنه سيعلن قريباً عن قرارات تخصّ تكريس المسار الديمقراطي.

وتلقى سعيّد مكالمة هاتفية من مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، أمس الأول، حثّ فيها الرئيس التونسي على وضع خطة للعودة سريعاً للمسار الديمقراطي. وقال سوليفان، بحسب بيان للبيت الأبيض، إن المكالمة ركزت «الدعوة على الحاجة الماسة للقادة التونسيين لرسم الخطوط العريضة لعودة سريعة إلى المسار الديمقراطي في تونس». وشدد على أن «هذا سيتطلب تشكيل حكومة جديدة، بسرعة

نزل سعيّد للمرة الثانية منذ اسبوع إلى شارع بورقيبة

بقيادة رئيس وزراء قادر على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد التونسي ومواجهة جائحة كورونا، فضلاً عن ضمان عودة البرلمان المنتخب في الوقت المناسب».

وفي أول تعليق رسمي على الأحداث الأخيرة في تونس، أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً أعربت فيه عن «تضامنها الكامل مع الشعب التونسي وتطلعاته المشروعة، وثقتها في حكمة وقدرة الرئاسة التونسية على العبور بالبلاد من هذه الأزمة في أقرب وقت». وأكدت ضرورة تجنب التصعيد والامتناع عن العنف ضد مؤسسات الدولة بما يحفظ مصالح الشعب التونسي وأمنه ومقدراته، مشيداً بدور المؤسسات الوطنية للدولة التونسية في حفظ أمن البلاد واستقرارها.

ومع استمرار الغموض السياسي، بدأ الحديث في تونس عن إمكانية تفعيل الفصل 163 من قانون الانتخابات، والمتعلق بالخروقات المالية لتمويل الحملات الانتخابية والتمويل الأجنبي، خصوصاً أن فترة تجميد البرلمان حددت بـ30 يوماً قابلة للتمديد. وأمام تعدد الفرضيات الممكنة دستورياً، وما قد يتيحه الفصل 163، تنوعت آراء خبراء القانون الدستوري بين قسم متأكد من إمكانية اللجوء إلى هذا الفصل، ما قد يسفر عنه إسقاط قوائم انتخابية وإعادة تشكل المشهد من جديد، وقسم آخر مستبعد.

وقال أستاذ القانون الدستوري عبد الرزاق المختار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «هناك حديثاً عن إمكانية المرور للفصل 163 من المجلة الانتخابية، والمتعلق بالجرائم الانتخابية، الذي تصل فيه العقوبات إلى سقوط قوائم وإطاحتها»، مؤكداً أن «هذا الإجراء قضائي، والأحكام جزائية فيه، ولكن التحقيقات بشأنها تتطلب وقتاً». وبيّن أنه «قد يتم اللجوء إلى هذا الفصل كعنصر تكميلي لترتيب الأوراق من جديد»، مؤكداً أن «التفكير ربما يتجه إلى تنظيم وقتي للسلطات، بمعنى أن المرحلة المقبلة لن تكون بالتفاوض، بل بالمرور بالقوة وإعلان تنظيم مؤقت للسلطات العمومية تكون بنكهة الفصل 80» من الدستور، وفق قوله.

من جهته، رأى أستاذ القانون الدستوري سليم اللغماني في حديث مع «العربي الجديد» أن اللجوء إلى الفصل 163 «مقترن بالقضاء»، مؤكداً أنه «لا بد من أحكام قضائية في هذا الصدد». وأشار إلى أنه «خلافاً للفصل 80، الذي يعتبر فصلاً دستورياً يسمح لرئيس الجمهورية بفرض تدابير استثنائية، فإن الفصل 163 يؤكد أن القوائم التي يثبت تلقيها أموالاً أجنبية تسقط، إضافة لوجود عقوبات جزائية»، مبيناً أن «هذه الخطوة تتطلب وقتاً». إلى ذلك، نفى النائب عن حركة النهضة ماهر المذيوب، في تغريدة أمس الأحد، أن يكون رئيس الحركة ورئيس مجلس النواب راشد الغنوشي «طلب من أي دولة في العالم، بما في ذلك دولة قطر، استضافته بحجة العلاج، كما يدعي البعض»، مؤكداً أنه «لا يخطط حالياً لزيارات خارجية»، و«لم ولن يفكر مطلقاً في مغادرة البلاد، بل يعمل مع كل الخيّرين من أجل مصلحة تونس ورفعة شعبها».

دعا سوليفان لضمان عودة البرلمان في الوقت المناسب (Getty)

تقرير

تعمل الجزائر على محاولة التوسط في أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان، بالاستناد إلى البند 10 من اتفاق المبادئ المُبرم بين الدول الثلاث عام 2015. وعلى الرغم من عدم تمتعها بدعم إقليمي ودولي واضح، إلا أن وزير خارجيتها، رمطان لعمامرة، يواصل الجهود

جال لعمامرة أخيرا على أثيوبيا والسودان ومصر (الأناضول)

سد النهضة: مبادرة جزائرية

الوساطة الملزمة مقيّدة بشروطٍ صعبة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تكشف مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، أن المبادرة الجزائرية المتوسط في قضية سد النهضة تقوم في الأساس على التوفيق بين مصر والسودان وإثيوبيا، لإقناعهم باللجوء إلى المادة العاشرة من اتفاق المبادئ المبرم في مارس/آذار 2015، من أجل إيجاد وساطة ملزمة، تُنهي حالة الجمود في المفاوضات المسيطرة على الملف لفترة عام ونصف العام، تخللها نجاح أديس أبابا في إنجاز مرحلتين من ملء السد. وحول التطورات الأخيرة، تفيد المصادر بأن وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، الذي اختتم من القاهرة جولة أفريقية شملت الخرطوم وأديس أبابا أيضاً، تحدث خلال اجتماعه الثنائي مع نظيره المصري سامح شكري، أول من أمس، اللجوء مرة أخرى بعد جولة مفاوضات واشنطن، إلى الرقابة أو الوساطة السياسية، بحجة أن القضية فنية فقط. وبالنسبة إلى مصر فتخشى استمرار إهدار الوقت من دون حصول اتفاق نهائي ملزم، خصوصاً بعدما أصبح تحكم إثيوبيا السيادي في السدّ أمراً واقعاً بإنجاز مرحلتين من الملء.

وبناء على هذه التطورات، يحاول لعمامرة إيجاد مساحة توافق تجعل الدول الثلاث تستقر على تفعيل المبدأ العاشر، على أن يتم ذلك في صورة لقاءات ثلاثية مباشرة بحضور الجزائر وممثلي الاتحاد الأفريقي على المستوى الوزاري والرئاسي أيضاً، مع عرض استضافة الجزائر هذه اللقاءات لتسهيل التباحث وتخفيف الحساسيات.

وتوضح المصادر أن السودان ومصر وافقا مبدئيا على المبادرة الجزائرية، باعتبارهما يقبلان أي جهد إقليمي أو دولي لحل الأزمة، وتعهدا بإبداء المرونة تجاه الأفكار المختلفة التي قد تساهم في التوصل إلى اتفاق. في المقابل، فإن إثيوبيا تحفظت على المبادرة وطلبت، من أجل إبداء حسن نوايا، من الجزائر أن تعمل على تراجع جامعة الدول العربية عن موقفها السابق الداعم بشكل مطلق لمصر والسودان والمدين لإثيوبيا بالإجماع.

والاجتماع الموسع بين قيادات الخارجية في البلدين، عن إمكانية تادية الجزائر دوراً كبيراً للتوسط لتفعيل المادة الخاصة بالوساطة الملزمة. وتعمل الجزائر على إقناع الدول الثلاث باتباع هذا المبدأ كحل ممكن ووحيد للقضية، على أن تشارك الجزائر في حال الحاجة إليها في فريق متعدد الدول أو الجهات، لاقتراح الوساطة الملزمة، أو أن تسهّل اتفاق الدول الثلاث على وسيط وحيد. ويفتح المبدأ العاشر من الاتفاق باب الوساطة الدولية الملزمة، لكنه يتطلب «اتفاق الدول الثلاث على ذلك»، وهو ما لم يتوفر رسمياً في أي مرحلة سابقة من النزاع، لأسباب عدة. فالسودان الذي يبدو من الناحيتين الفنية والاقتصادية مستفيداً من بناء السد، كان يجدد ثقته في إمكانية التغلب على الخلافات باستمرار المفاوضات، قبل أن يطالب بالوساطة أخيراً. أما إثيوبيا فترفض وهو الموقف الذي يمثل عامل قلق بالنسبة لأديس أبابا. لكن لعمامرة، بحسب المصادر المصرية، لم يتعهد بشيء في هذا السياق، عدا العمل على تقريب وجهات النظر بين إثيوبيا والدول العربية، باعتبارها من دول الجوار والعمق الاستراتيجي لشمال أفريقيا والخليج العربي، وتربطها صلات اقتصادية وسياسية مهمة بمعظم الدول العربية الفعالة.

وحول تحركات لعمامرة، تنوّه المصادر إلى أنه لا يتمتع حتى الآن بدعم إقليمي أو دولي مباشر، لكن لا توجد أي مبررات لاعتراض الدول الكبرى والوسطاء الحاليين كالولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، على التحرك الجزائري. وتعتبر أن هذا التحرك يستهدف بالدرجة الأولى إعادة نشاط الجزائر الدبلوماسي والسياسي في محيطها الإقليمي، بعد سنوات من الانكفاء والتحركات المحدودة.

وتشير إلى أن المبادرة تخلو حتى الآن من أي تفاصيل فنية أو سياسية متقدمة، على عكس المبادرات السابقة الأمراتية والأميركية، التي تضمنت بنوداً محددة لحلحلة الموقف، كما تشترط مصر موافقة إثيوبيا على المبادرة الجزائرية من دون شروط مسبقة لتوافق عليها هي أيضاً.

وترى المصادر أنه يمكن بعد العودة للمفاوضات المباشرة البدء من حيث انتهى الحديث عن اتفاق دائم على عملية الملء، بعد ما انتهى الملء الثاني بالفعل. وهذه المسألة مرهونة حالياً بتجاوب إثيوبيا مع رغبة دولتي المصب (السودان ومصر) في التوقيع على كل ما جرى التوافق عليه حتى الآن، وهو ما يمثل نحو 90 في المائة من جوانب الاتفاق النهائي. وتشمل النقاط التي تمّ التوافق عليها عدد سنوات الملء والتبادل اليومي للبيانات وسلامة الإنشاءات، والضمان الدولي لاستمرارية التفاوض بعد المرحلة الأولى، وأن يتم اعتماد الاتفاق من الجهات الدولية والدول الضامنة، سواء أدت دور الوساطة أو المراقبة.

وعن التأثير المتبادل بين المبادرة والعلاقة بين مصر والجزائر، تشرح المصادر أنه على الرغم من الاتصالات الهاتفية المتكررة في الأشهر العشرة الماضية بين الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والجزائري عبد المجيد تبون، فإن التواصل الدبلوماسي بين الجانبين صعب بسبب الخلاف على الملف الليبي في السنوات السابقة، والذي هدأ في الآونة الأخيرة بعد إعادة تموضع مصر وتراجعها عن الدعم المباشر اللامحدود للميليشيات شرق ليبيا بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وتغير الوضع السياسي في طرابلس وتشكيل الحكومة الجديدة التي تحتفظ حتى الآن بعلاقات جيدة ومتطورة مع القاهرة.

كما أن مصر لا ترحب بشكل مبدئي بتعظيم الدور الإقليمي لدولة عربية شمال أفريقية بجانبها، تحسباً لتراجع أهميتها القارية، لكن في قضية سد النهضة يبدو الموقف المصري أكثر مرونة تجاه دخول الجزائر كوسيط جديد. وسبق أن أدلى الرئيس الجزائري، في يونيو/حزيران الماضي، بتصريحات لقناة «الجزيرة»، كشف فيها ضمنياً عن وجود توتر سابق مع مصر حول ليبيا. وقال إن «بلاده كانت تستعد بالفعل للتدخل لوقف تقدم قوات حفتر نحو العاصمة الليبية»، مجدداً تأكيده على أن «طرابلس خط أحمر». وهو تصريح بدأ مقابلاً للخط الأحمر الذي حدده السيسي سلفاً، الممتد من سرت إلى الجفرة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وبعد أربعة أشهر تقريباً من تلويح السيسي بالدفع بقوات مصرية إلى ليبيا، وتداول أنباء عن مشاركة مصرية محدودة مع الفرنسيين ضد القوات التركية وقوات حكومة الوفاق، تم تعديل الدستور الجزائري ليسمح للمرة الأولى بإرسال وحدات عسكرية إلى خارج البلاد بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة البرلمان.

تستند المبادرة الجزائرية إلى البند 10 من اتفاق المبادئ

لا يتمتع لعمامرة بدعم إقليمي أو دولي مباشر حتى الآن

خلافة سلامة

في إبريل/نيسان 2020 رفضت الولايات المتحدة، بناء على طلب مصري - إماراتي، مقترح تعيين رمطان لعمامرة مبعوثاً خاصاً للأمين العام الأمم المتحدة في ليبيا خلفاً لغسان سلامة، بسبب الخلاف بين القاهرة والجزائر على الملف الليبي. وهو خلاف استمر حتى نهاية العام الماضي.

قضية

بدأ العاهل المغربي محمد السادس محاولة جديدة لطي صفحة الخلافات وتحسين العلاقات مع الجزائر، إلا أن هذا الأمر قد يلقى مصير مبادراته السابقة، خصوصاً أنه لا تزال هناك معوقات

عرض المغرب على الجزائر

فرصة جديدة لتحسين العلاقات

الرباط ـ **عادل نجدي**

ألقى خطاب العاهل المغربي، الملك محمد السادس، ليل السبت الماضي، لمناسبة الذكرى الـ22 لجلوسه على العرش، مجدداً، الحجر في مياه العلاقات المغربية - الجزائرية الراكدة منذ عام 1994، بعد دعوته الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إلى «العمل سوياً، في أقرب وقت يراه مناسباً، على تطوير العلاقات الأخوية، التي بناها الشعبان، عبر سنوات من الكفاح المشترك»، باعتبار البلدين «أكثر من دولتين جارتين، إنهما توأمان متكاملان».

وفي حماة التوتر الذي تعيشه العلاقات بين الرباط والجزائر منذ أسابيع، وكان آخر فصوله استدعاء الجزائر سفيرها في الرباط كرد على دعوة السفير المغربي في الأمم المتحدة عمر هلال، خلال اجتماع مجموعة دول عدم الانحياز في 13 و14 يوليو/تموز الماضي، إلى «استقلال شعب القبائل»، بعد إعلان وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، دعم حق تقرير مصير سكان الصحراء، يبرز عرض دلالته السياسية، كمحاولة جديدة لمد اليد إلى الجارة الشرقية لدفن ماضي الخلافات الثنائية، بالتزامن مع تعيشه علاقات البلدين من أجواء متوترة تتسم بالشكوك المتبادلة. ويبدو لافتاً، حرص محمد السادس، في خطاب العرش، على تبديد سوء الفهم الكبير بين البلدين الجارين، من خلال رسائل طمأنة إلى القادة الجزائريين، وعن التأثير المتبادل بين المبادرة والعلاقة بين مصر والجزائر، تشرح المصادر أنه على الرغم من الاتصالات الهاتفية المتكررة في الأشهر العشرة الماضية بين الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والجزائري عبد المجيد تبون، فإن التواصل الدبلوماسي بين الجانبين صعب بسبب الخلاف على الملف الليبي في السنوات السابقة، والذي هدأ في الآونة الأخيرة بعد إعادة تموضع مصر وتراجعها عن الدعم المباشر اللامحدود للميليشيات شرق ليبيا بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وتغير الوضع السياسي في طرابلس وتشكيل الحكومة الجديدة التي تحتفظ حتى الآن بعلاقات جيدة ومتطورة مع القاهرة.

كما أن مصر لا ترحب بشكل مبدئي بتعظيم الدور الإقليمي لدولة عربية شمال أفريقية بجانبها، تحسباً لتراجع أهميتها القارية، لكن في قضية سد النهضة يبدو الموقف المصري أكثر مرونة تجاه دخول الجزائر كوسيط جديد. وسبق أن أدلى الرئيس الجزائري، في يونيو/حزيران الماضي، بتصريحات لقناة «الجزيرة»، كشف فيها ضمنياً عن وجود توتر سابق مع مصر حول ليبيا. وقال إن «بلاده كانت تستعد بالفعل للتدخل لوقف تقدم قوات حفتر نحو العاصمة الليبية»، مجدداً تأكيده على أن «طرابلس خط أحمر». وهو تصريح بدأ مقابلاً للخط الأحمر الذي حدده السيسي سلفاً، الممتد من سرت إلى الجفرة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وبعد أربعة أشهر تقريباً من تلويح السيسي بالدفع بقوات مصرية إلى ليبيا، وتداول أنباء عن مشاركة مصرية محدودة مع الفرنسيين ضد القوات التركية وقوات حكومة الوفاق، تم تعديل الدستور الجزائري ليسمح للمرة الأولى بإرسال وحدات عسكرية إلى خارج البلاد بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة البرلمان.

جديدة، لعلها تتجاوز الوضع القابل للانفجار، الذي وصلت إليه خلال الأشهر الماضية، من خلال العمل على تجسيد فكرة ومقترح الملك «اليد الممدودة» تجاه الجزائر، ثم مطلب إعادة فتح الحدود البرية، الذي كانت الرباط قد تقدمت به بشكل رسمي منذ سنوات. ويرون أن مآل العرض المغربي الجديد قد يلقى ذات مصير مبادرة العاهل في نوفمبر 2018 بشأن إحداث «آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور»، جراء عدم حدوث أي اختراق في ملف نزاع الصحراء، مشيرين إلى أن أكبر تحدٍ لعرض المصالحة الجديد يبقى القدرة على الفصل بين مسارات الصحراء وعلاقات الرباط والجزائر.

وعرفت العلاقات المغربية الجزائرية مطبّات كثيرة منذ عقود، بدءاً بحرب الرمال في ستينيات القرن الماضي، مروراً بتأسيس جبهة «البوليساريو». وفي الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات الثنائية بين البلدين في عهد الرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد، في ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن حادثة تفجير «أطلس أسني» جمّدت العلاقات بين البلدين منذ يناير/كانون الثاني 1995، بعد اتهام الرباط للجزائر بالتورط في التفجير، فيما ردت الأخيرة حينها بإغلاق الحدود البرية التي لا تزال مغلقة حتى اليوم. وخلال السنوات الماضية، لا تكاد العلاقات الجزائرية المغربية تتلمس طريقاً لحل الخلافات بينهما حتى تعيد التصريحات السياسية الأزمة إلى نقطة الصفر. ويشكل ملف الصحراء أبرز القضايا الخلافية بينهما، إذ تتهم الرباط الجزائر بتقديم الدعم إلى «البوليساريو»، فيما تعتبر الجزائر القضية مسألة أمنية. وعلى امتداد الأشهر الماضية، أدخلت التصريحات السياسية العلاقات بين البلدين مرحلة الأزمة، على خلفية موقف الجزائر من فتح دول أفريقية قنصليات لها في العيون والداخلة، أكبر مدن الصحراء، ومن تأمين الجيش المغربي لمعبر الكركرات الحدودي الفاصل بين المغرب وموريتانيا، وكذلك توقيع المغرب لاتفاق الثلاثي مع أميركا وإسرائيل، الذي تم بموجبه إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء واستئناف العلاقات بين الرباط وتل أبيب.

ووفق المحلل السياسي، عادل بنحمزة، فإن المغرب كان ولا يزال، يدير علاقاته مع الجارة الشرقية بمنطق «قدر الجغرافيا، فلا الجزائر ستغير موقعها ولا المغرب سيفعل ذلك. هذا هو قدرنا». وبلفت إلى أن «المغرب يحرص دائماً على توجيه رسائل هي، في الحقيقة، للشعب الجزائري ونخبه المتنورة التي يمكن أن تقود بلادها في المستقبل. الرسالة السياسية هي أنه ليس للمغرب موقف عدائي من الجزائر، وأن المغرب يؤمن بالمستقبل». ويضيف بنحمزة، في حديث مع «العربي الجديد»: «مرة أخرى يختار الملك محمد السادس مناسبة عيد العرش لكي يوجه رسالة ودية للجزائر، تحمل البلدين على الاتجاه الجماعي نحو المستقبل في عالم لا يؤمن سوى بالتكتلات والتعاون». ويعتبر أنه «أمام الحدود المغلقة بين البلدين منذ فترة طويلة، وفي ظل سباق تسلح غير مسبوق تغذيه أطراف خارجية، يصبح تغيير زاوية النظر إلى طبيعة الصراع بين الجارتين، مطلباً ضرورياً لفهم اتجاهاته المستقبلية».

من جهته، يرى الباحث في العلاقات الدولية بوبكر اونغير، أن دعوة العاهل المغربي الجزائر إلى بدء حوار جاد ومسؤول، «تعبير عن انتصار إرادة العقل لدى القيادة المغربية، وانزياح لروح التعاون والتكامل والأخوة بين شعبين شقيقين، يجمع بينهما المصير والمسار المشترك». وبلفت إلى أن «الدعوة المغربية غير المشروطة تكشف عن إرادة صريحة لبدء حوار فعلي بين الجارين، وأن الكرة الآن بيد حكام المرادية (المقر الرئاسي الجزائري)». ويعتبر اونغير، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن استجابة الجانب الجزائري للدعوة المغربية ستكون بداية لانطلاق سياسة دبلوماسية ذات آفاق مستقبلية بعيدة المنال بالنسبة للشعبين، كما ستمكّن المغرب والجزائر من تطوير تعاونهما على جميع الأصعدة، مبدياً خشيته من أن تعمل الجهات الدولية والمحلية المستفيدة من واقع الفرقة والتشتت على الحيلولة دون تطبيع البلدين علاقاتهما.

عادل بنحمزة: المغرب يوجه رسائل إلى الشعب الجزائري

بوبكر اونغير: استجابة الجزائر ستؤدي إلى تطوير التعاون

شرق غرب

نحو 100 قتيل في سيناء

أعلنت القوات المسلحة المصرية، في بيان، أمس الأحد، تصفية 89 شخصاً من «العناصر التكفيرية شديدة الخطورة» فضلاً عن مقتل وإصابة 8 من الجيش خلال تنفيذ عمليات ملاحقة في محافظة شمال سيناء. وأوضح البيان أنّ الجيش «ماضٍ بكل عزيمة وإصرار لاقتلاع ما تبقى من جذور الإرهاب والتطرف ومواصلة البناء والتنمية في ربوع مصر كافة». (العربي الجديد)

ميانمار: حالة الطوارئ مستمرة حتى 2023

جدد قائد جيش ميانمار، الجنرال مين أونغ هلاينغ، أمس الأحد، تعهده بإجراء انتخابات جديدة، وحدد مهلة عامين لاستكمال العملية الانتخابية، وذلك تزامناً مع مرور ستة أشهر على استيلائه على السلطة من الحكومة المنتخبة في 1 فبراير/شباط الماضي. وقال قائد الجيش، خلال خطاب مسجل استمر قرابة ساعة: «أتعهد بإجراء انتخابات عامة متعددة الأحزاب من دون إخفاق». وقال إنّ السلطات العسكرية «ستنهي أحكام حالة الطوارئ بحلول أغسطس/آب 2023». (أسوشييتد برس)

الصومال: غارة تستهدف مقاتلي «الشباب»

شنّت طائرة من دون طيار مجهولة الهوية، أمس الأحد، غارة جوية على معقل لمقاتلي حركة الشباب الصومالية بولاية جلمدغ، وسط البلاد. وبحسب بيان صادر عن وزارة الأمن المحلية في الولاية، فإنّ غارة جوية استهدفت موقعا لمقاتلي الحركة بالقرب من بلدتي قيعد، وهريري طيري، بإقليم مدغ التابع للولاية، من دون ذكر وقوع خسائر بشرية. وأضاف البيان أنّ الغارة جاءت بعد مواجهات عنيفة بين القوات الحكومية ومقاتلي الحركة في المنطقة. (الأناضول)

متابعة

معارك أفغانستان لا تهدأ: الرحلات الجوية تتوقف في قندهار

تتواصل المعارك في أفغانستان، وسط انعدام الحلول السياسية، مع اشتدادها في الأيام الأخيرة، مؤدية إلى توقيف رحلات جوية داخلية

تستمرّ المعارك في أفغانستان، من دون أفق واضح لها، ما أدى إلى توقف رحلات الطيران من وإلى مطار قندهار بسبب سقوط الصواريخ عليه. كما توقفت الرحلات في ولايات بدخشان، وقندوز، وفارياب، وهلمند، حسبما أعلنت السلطات الأفغانية، أمس الأحد. ويشمل مجمع مطار قندهار الذي يضم مدرجاً واحداً فقط، قاعدة جوية عسكرية حيوية لإمداد القوات الأفغانية التي تواجه حركة «طالبان» منذ أسابيع في ضواحي المدينة، التي يبلغ عدد سكانها 650 ألف نسمة. وقال رئيس مطار قندهار مسعود باشتون: «أطلقت ثلاثة صواريخ على المطار وأصاب اثنان منها المدرج. ونتيجة لذلك ألغيت كل الرحلات من المطار وإليه». واقتربت «طالبان» في الأسابيع الأخيرة من قندهار، مهدها الأساس، التي قرّ آلاف من سكانها.

وأفاد مسؤول أفغاني بأن قذيفة هاون سقطت على سيارة أجرة في إقليم قندهار، وأسفرت عن مقتل خمسة مدنيين على الأقل، بينهم طفلان. وألقى المتحدث باسم شرطة الإقليم جمال ناصر باريكزاي باللوم على «طالبان» في الهجوم، رغم نفي المسلحين مسؤوليتهم. من جهته، ذكر المتحدث باسم الجيش الأفغاني، الجنرال أجمل عمر شينواري، في مؤتمر صحافي عقده أمس، أن ثلاث ولايات في جنوب وغرب أفغانستان تشهد أوضاعاً أمنية حرجة. وأضاف أن الجيش يحاول التصدي لـ«طالبان» في ولاية هلمند. وقال حاكم ولاية هلمند، عطا الله أفغاني، إن حركة «طالبان» عززت قواتها في عاصمة الإقليم لإشارة غاه، أمس، وأن المسلحين يسيطرون الآن على الحي السابع بالمدينة.

وفي مقاطعة هرات، المجاورة لإيران، غربي أفغانستان، أرسلت الحكومة الأفغانية تعزيزات عسكرية إلى مدينة هرات، التي تحمل اسم المقاطعة، بعد يوم من تقدم «طالبان» نحو مركز المدينة. وذكرت قناة «طلوع نيوز» المحلية أن التعزيزات جاءت بعد يوم من انتقاد محمد إسماعيل خان، القيادي البارز في «الجماعة الإسلامية»، التي تقود القتال ضد «طالبان» في هرات إلى جانب عشرات من قوات الانتفاضة الشعبية. وزارة الدفاع لتاخرها في إرسال التعزيزات. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع، فؤاد أمان، إن التعزيزات وصلت إلى المدينة، صباح أمس الأحد، متعهداً بالسيطرة على الوضع الأمني هناك. وذكر نائب الرئيس السابق، رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله، في تغريدة على «تويتر»، مساء أول من أمس السبت، أن «طالبان» أعدمت ضابطاً كبيراً في الجيش الأفغاني بعد أسره قرب هرات. وفي لشكركاه (حوالى 200 ألف نسمة)، «هناك معارك دائرة في المدينة وطلبنا نشر قوات خاصة فيها».

ودخلت الاشتباكات في هرات يومها الرابع، تحديداً في الجزء الجنوبي من المدينة بالقرب من جسر مالان، الذي سيطرت عليه الحركة أول من أمس السبت. وأفاد أحد السكان، أمس، بأن «طالبان والقوات الأفغانية تتواجهان في الشوارع»، منوّهاً إلى أن المسلحين استولوا على العديد من المباني الإدارية. وتحدث عن «مدينة ميتة» بشوارع مليئة بالجثث. وقال مسؤولون محليون إن مئات العائلات نزحت من الأجزاء الجنوبية من مدينة هرات، بسبب الاشتباكات. وانتقد بعض المشرعين والمحللين هجمات «طالبان» على هرات، ووصفوها بـ«الانتهاك الواضح» لالتزامات الحركة باتفاق الدوحة.

ومع احتدام القتال، انتقد الرئيس أشرف غني حركة «طالبان» مجدداً، لفشلها في حشد قوتها التفاوضية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام. وقال في اجتماع لمجلس الوزراء «نريد السلام، لكنهم يريدوننا أن نستسلم». وفي مقاطعة شمال وزيرستان في باكستان، قُتل جنديان على الأقل من الجيش الباكستاني وأصيب تسعة آخرون بجروح، جراء هجمات المسلحين على قوات الجيش في مختلف مناطق مقاطعة شمال وزيرستان القبلية المحاذية للحدود الأفغانية. وأفاد مكتب العلاقات العامة في الجيش الباكستاني، في بيان، بأن المسلحين شنوا هجوما على حاجز للجيش في منطقة شوال، ما أدى إلى مقتل جندي وإصابة اثنين آخرين بجروح. وتشهد الساحة الباكستانية تصعيداً في أعمال العنف والعمليات التفجيرية خلال الأيام الأخيرة، تحديداً بعد اشتداد المعارك بين «طالبان» والقوات الأفغانية قرب الحدود الأفغانية الباكستانية. وكان الجيش الباكستاني قد أعلن قبل أيام نشر قواته على كامل الحدود مع أفغانستان وسحب القوات شبه العسكرية منها، نظراً للحالة السائدة في أفغانستان، والخشية من توجه المسلحين إلى داخل الأراضي الباكستانية.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، أسوشييتد برس)

قُتل جنديان باكستانيان في وزيرستان على الحدود مع أفغانستان

وصول تعزيزات للجيش الأفغاني إلى هرات أمس (فرانس برس)

أميركا تكسب بمواجهة الصين

تفعيل الفيليبين معاهدة الدفاع المشترك

يُشكّل تراجع الفيليبين عن إنهاء العمل باتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة نقطة تحوّل أساسية لمصلحة الأخيرة في مواجهة الصين في المنطقة. مع ذلك، لا ترغب مانيلا في استعداء بكين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

خلافاً لمواقفه المعادية للولايات المتحدة، قرر الرئيس الفيليبيني رودريغو دوتيرتي، الحفاظ على معاهدة للدفاع المشترك مع واشنطن، وذلك بعد أن هدد مراراً بإنهاء العمل بها وطرد القوات الأميركية من بلاده. وجاء الإعلان يوم الجمعة الماضي على لسان وزير الدفاع الفيليبيني دلفين لورينزانا، الذي شدّد خلال مؤتمر صحافي في مانيلا جمعه بنظيره الأميركي لويد أوستن، على أن الاتفاق مع واشنطن نافذ بالكامل مجدداً، وأن رئيس البلاد قرر سحب رسالة الخروج من المعاهدة. ورحّب أوستن، الذي كان قد وصل إلى الفيليبين في إطار جولة في جنوب شرقي آسيا، بقرار دوتيرتي، معتبراً أنه يوفر ضمانة للاستقرار والمضي قدماً. وأكد أن التحالف بين البلدين، أمر حيوي لأمن منطقة المحيطين، الهادئ والهندي، واستقرارها وازدهارها.

وكانت مانيلا قد أرسلت إخطاراً إلى واشنطن في شباط/فبراير 2020 لإنهاء معاهدة الدفاع المشترك، وذلك بناءً على أوامر من دوتيرتي. ومنذ ذلك الحين مُددت المعاهدة ثلاث مرات، آخرها في يونيو/ حزيران الماضي، بعد مفاوضات ثنائية استمرت أشهراً عدة. وعشية زيارته الفيليبين، اعتبر وزير الدفاع الأميركي أن مطالب الصين المتزايدة في المنطقة لا أساس لها وتمس سيادة الدول الأخرى. وناقش ذلك خلال محادثات أجراها مع دوتيرتي، مشدّداً على أن بلاده ستواصل دعم دول المنطقة من أجل الحفاظ على حقوقها بموجب القانون الدولي.

وتُظهر زيارة المسؤول الأميركي الكبير، وما تخللها من تصريحات، رغبة الولايات المتحدة في إعادة بناء الثقة مع الفيليبين بعد تأزم العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وذلك لبسط استراتيجيتها الساعية إلى احتواء نفوذ الصين في منطقة المحيطين. وتوفّر المعاهدة التي دخلت حيّز التنفيذ في عام 1999، إطاراً قانونياً يسمح بوجود قوات أميركية في الفيليبين لإجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، بالإضافة إلى تبادل الدعم في حالة التعرض لهجوم خارجي.

ويرجّح محللون أن تقدّم واشنطن خلال الفترة المقبلة مزيداً من المساعدات العسكرية لمانيلا، الأمر الذي من شأنه أن يثير قلق بكين، فضلاً عن أن استمرار معاهدة التعاون الدفاعي المشترك سيتيح للقوات الأميركية التمدد وإعادة الانتشار في المنطقة، انطلاقاً من القواعد العسكرية في الأراضي الفيليبينية. وهو ما قد يعرقل اعتزام الصين استعادة السيادة على تايوان بالقوة، أو ممارسة نفوذها العسكري للتأثير على الأطراف المطالبة بالسيادة على المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. وعلى الرغم من هدوء الصين في تعليقها على قرار الرئيس الفيليبيني، غير أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو لي جيان، اعتبر في إفادة صحافية أن التبادلات والتعاون بين الدول لا ينبغي أن تفيد فقط الدول المعنية، ولكن أيضاً السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وإزاء هذه المعطيات، يشير الباحث في الشؤون الآسيوية لي بو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن بكين تابعت بقلق وحذر شديدين زيارة وزير الدفاع الأميركي إلى المنطقة. ويضع قرار دوتيرتي، في سياق الثمار المرّة للزيارة بالنسبة للصين، التي سبق أن راهنت على موقف الفيليبين الرافض للسياسة الخارجية الأميركية.

ويرى لي بو أن استمرار العمل باتفاقية الدفاع المشترك، يعني إتاحة الفرصة أمام القوات الأميركية لتعزيز تمركزها حول بؤر توتر رئيسية في المنطقة، فضلاً عن الوصول إلى سلسلة من الجزر المتنازع عليها قرب الفيليبين. ومن المفترض أن تؤدي هذه التحركات الميدانية إلى قطع الطريق أمام البحرية الصينية في التوسع نحو غرب المحيط الهادئ، كما أن قرب تلك الجزر من تايوان، سيحسّن من موقف القوات الأميركية الدفاعي في حال قررت بكين استعادة الجزيرة بالقوة.

توترت العلاقات بين مانيلا وواشنطن أيام ترامب (فرانس برس)

الاتفاقية تسمح للأميركيين بتعزيز وجودهم حول بؤر التوتر

ويلفت لي إلى أنه بموجب معاهدة الدفاع المشترك، ستكون هناك خمس قواعد عسكرية في الفيليبين تحت تصرف القوات الأميركية قابلة للتمدد والتوسع، معتبراً أن ذلك يشكل أحد أهم عوامل نجاح استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لاحتواء نفوذ الصين وتشكيل جبهة ردع. ويشدّد على أنه من دون تلك القواعد، ستكون الاستراتيجية الأميركية مجرد حبر على ورق.

في المقابل، يعتبر أستاذ الدراسات السياسية في جامعة «صن يات سن»، وانغ جو، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الوجود الأميركي في المنطقة ليس وليد اللحظة، كما أن المعاهدة بين الولايات المتحدة والفيليبين وُقعت قبل وصول دوتيرتي إلى السلطة عام 2016. ويشير إلى أن ذلك لم يشكّل ردعاً للصين، بل على العكس تمكنت بكين من تحديث أساطيلها البحرية والجوية، وتكثيف وجودها وأنشطتها العسكرية في المنطقة.

ويتطرّق وانغ إلى احتمال أن يكون قرار الرئيس الفيليبيني بمثابة مناورة سياسية لكسب أصوات المعارضين في الانتخابات الرئاسية المقررة في عام 2022، المفترض أن تخوضها ابنته سارة، التي تعتمد مساراً تصالحياً مع الصين. ويرى وانغ أن دوتيرتي لا يرغب في أن يعرّض علاقته المتينة بالرئيس الصيني شي جين بينغ للخطر من أجل إرضاء الولايات المتحدة، التي تسعى لتحقيق مكاسب سياسية خاصة لا علاقة لها بحقوق الدول الأخرى. ويعتبر أن هذه التطورات قد تخضع للنقاش المباشر بين مانيلا وبكين. ولا يستبعد وانغ أن يكون دوتيرتي قد أعلم القيادة الصينية مسبقاً بقرار العدول عن إنهاء العمل بمعاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة، على اعتبار أن ترتيبات تفعيل العمل ببنود المعاهدة ستستغرق زمناً يتجاوز فترة الانتخابات الرئاسية، قبل العودة مجدداً إلى التصريحات المعادية وسياسة التلويح بتقليص التعاون العسكري وطرد القوات الأميركية من المنطقة.

يُشار إلى أن العلاقات الدفاعية بين مانيلا وواشنطن، ترجع إلى خمسينيات القرن الماضي، وقد وقع البلدان على اتفاق لتعزيز التعاون الدفاعي بينهما في عام 1998. ومنح الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في العام التالي، وضعاً قانونياً يتيح للقوات الأميركية بناء الثكنات ومخازن الأسلحة والمعدات الدفاعية داخل خمسة معسكرات عسكرية محددة في الفيليبين.